رئيس لجنة مصدري الخضر لـ«الوطن»: تنظيم عملها بتشكيل لجنة مركزية أعضاؤها من كل المحافظات

رئيس الوزراء يسأل التموين والإدارة المحلية: لماذا أسعار الخضر مرتفعة في أسواق الهال؟

| رامز محفوظ

وجه رئيس مجلس الوزراء كتاباً إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإدارة المحلية والبيئة بناء على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة بضرورة موافاة المجلس بمذكرة مشتركة حول واقع العمل في أسواق الهال في المحافظات كافة، لجهة أعدادها وتوزعها الجغرافي ودورها في ضبط الأسعار ومنع الاحتكار وتوفير الأسعار والسلع بأسعار مناسبة، وعرض مبررات ارتفاع أسعار الخضار والفواكه فيها ومدى التزامها بتطبيق القرار رقم /٢٣/م لعام ٢٠٢١ المتضمن إحداث وتنفيذ واستثمار وتشغيل أسواق الهال، إضافة إلى الصعوبات التي تعترض التنفيذ ومقترحات المعالجة لتمكينها من القيام بدورها وفقاً لصك إحداثها، ليصار إلى المتابعة بما يلزم.

رئيس لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد خطاب قال في تصريح لـ«الوطن»: إن تنظيم العمل في أسواق الهال يتم من خلال تشكيل لجنة مركزية لأسواق الهال يكون أعضاؤها من كل المحافظات وتكون أسواق الهال في المحافظات كافة مرتبطة بهذه اللجنة وفي حال تم ذلك سيكون هناك حتماً تنظيم للأسعار وتوحيد للسعر في كل أسواق الهال في المحافظات، وبالتالي تنظيم عمل الأسواق في كل المحافظات، معتبراً أنه مادام هناك عدة أسواق هال غير مرتبطة بلجنة مركزية سنشهد فوضى في الأسعار.

ولفت خطاب إلى أنه في حال تم تشكيل هذه اللجنة فإنه من المفترض عند حدوث أي فوضى في الأسعار أو أن تصبح الأسعار غير مناسبة للمستهلك أن تتم دراسة الأسباب من اللجنة ومناقشة هذا الأمر مع الحكومة لمعالجة الخلل عند وقوعه بالاتفاق بين الأطراف كافة.

ورأى رئيس لجنة سوق مصدري الخضار أن صدور هذا الكتاب وتوجيهه إلى وزارة التجارة الداخلية لن يؤدي إلى تنظيم العمل في أسواق الهال وأنه من الضروري مناقشة وزير التجارة الداخلية موضوع إنشاء لجنة مركزية رئيسية لأسواق الهال وفي حال تم إقرار ذلك على الأرجح ستنضبط الأسعار بما يسهم بضبط العمل، والذي يتم تنظيمه من خلال إصدار الوزارة تعليمات لمديري التجارة الداخلية في المحافظات لتنظيم لجان سوق الهال في كل محافظة على حدة وارتباطها بغرف التجارة الموجودة في المحافظات الموجودة بها وباللجنة المركزية الرئيسة ومقرها دمشق.

وبيّن بأن سوق الهال بدمشق كان يسمى سابقاً اللجنة المركزية لأسواق الهال، لكنه في الحقيقة وعلى أرض الواقع ووفقاً لآلية عمله كان عبارة عن سوق هال مختص بتخديم دمشق وريفها وموجود في منطقة الزبلطاني.

وأشار إلى أنه عندما تم إنشاء لجنة مركزية لسوق الهال في دمشق تم إصدار نظام داخلي لها وتم عرضه على الهيئة العامة في سوق الهال التي تعتبر لجنة مستقلة خاصة بسوق الهال بدمشق، في حين اللجنة المركزية يجب أن تشمل كل أسواق الهال في المحافظات السورية ويجب أن تكون هذه اللجنة منظمة ومرتبطة بغرفة التجارة في المحافظة الموجودة فيها وبمديرية التموين في المحافظة.

(شام ١٢) صنف جديد من القمح السوري الطري تعتمده وزارة الزراعة..

جبور لـ«الوطن»: جاء بعد مسيرة عمل طويلة وبتعاون مع منصات دولية

| هناء غانم

ثمن وزير الزراعة محمد حسان قطنا الجهود المبذولة من مركز البحوث العلمية الزراعية في استنباط أصناف جديدة من القمح أكثر تكيفاً مع التغيرات المناخية وخاصة الجفاف وتلائم البيئات المحلية خلال الاجتماع الذي عقد أمس واعتمدت فيه لجنة تحديد الأصناف صنفاً مبشراً من القمح الطري الثانية، حمل اسم (شام ١٢).

وأكد قطنا أهمية اعتماده كصنف رديف للأصناف الموجودة ضمن مجموعة من الاشتراطات منها وضع النوعية «وهي عبارة عن نواة مزروعة لأكثر من صنف» في تصرف المؤسسة العامة لإكثار البذار بعد اعتماد الصنف لتقوم بزراعته وإكثاره ومن ثم تتم دراسة مقاربة لكميات الإنتاج مع التي يتبعها الفلاح حسب ظروفه ليستطيع نتائج الهيئة العامة للبحوث وفي حال كانت تحقيق إنتاجية بنسب قريبة من النتائج النتائج نفسها تستمر المؤسسة في زراعة البحثية للأصناف المعتمدة، مؤكداً ضرورة الصنف إلى البحوث العلمية لإعادة دراسته تطبيق برامج التنمية الزراعية المستدامة من جديد وإجراء بصمة وراثية للصنف مع التي تقوم على تطوير البرامج البحثية الأصناف الأخرى بعد إجراء الاختبارات الخاصة بمحصول القمح نحو التحسين عليه واعتماد معدلات إنتاجه ليكون جزءاً من البحث.

وأشار إلى أنه ليس المهم اعتماد أصناف جديدة وإنما التمكن من معرفة الدلائل وبلغت نسبة المشاريع المرخصة منها ٧٠ بالمئة وعددها ٧٨٧ مشروعاً، برأس مال ٧٨ مليار، بقيمة تجهيزات وصلت لـ ٤٠ مليار، وعدد عمال وصل إلى ٤٠٩٤ بنسبة ١٦ بالمئة وعددها ٤٦٢ مشروعاً، برأس مال إجمالي بلغ ٦٣ مليار، وقيمة تجهيزاتها بلغ ٢٤ مليار، وعدد عمال وصل إلى ٥٣١٧ عاملاً، بلغت نسبة المشاريع المرخصة منها ٧٤ بالمئة وعددها ٣٤٤ مشروعاً، برأس مال بلغ ٥٧ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى ٢٠ مليار، بعدد عمال بلغ ٤١٩٦ عاملاً، في حين بلغت نسبة المشاريع المنفذة منها ٢٦ بالمئة وعددها ١١٨ مشروعاً، برأس مال بلغ ستة مليارات، وقيمة تجهيزات بلغت ٤ مليارات، بالإضافة إلى ١١٢١ عاملاً.

أستاذ الاقتصاد في كلية اقتصاد درعا في جامعة دمشق الدكتور مجدي الجاموس قال في حديثه لـ«الوطن»: إن معظم المشاريع التي تراها حالياً فرضتها طبيعة الأزمة الحالية، حيث تركزت الأولويات على القطاعات الغذائية والصحية، مما دفع قطاع الصناعة إلى التوجه نحو هذه المجالات.

وأضاف: إن الصناعات الغذائية لا تتطلب استثمارات كبيرة ويوجد عليها طلب، مما يجعلها تسيطر على الصناعات الغذائية على ٣٩ بالمئة من إجمالي المشاريع، بعدد مشاريع بلغ ١١٣١ مشروعاً، برأس مال إجمالي ١٢٨ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى ٥٩ مليار، ٧٥ بالمئة وعددها ٣٨٢ مشروعاً، برأس مال ٥١ مليار، وقيمة تجهيزاتها بلغت ١٧ مليار، و١٩٧٨ عاملاً، في حين بلغت نسبة المشاريع المنفذة ٢٥ بالمئة وعددها ١٢٧ مشروعاً، برأس مال بلغ ١٢ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى سبعة مليارات، و٧٦١ فرصة عمل.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت صناعة الغزل والنسيج بنسبة ١٦ بالمئة وعددها ٤٦٢ مشروعاً، برأس مال إجمالي بلغ ٦٣ مليار، وقيمة تجهيزاتها بلغ ٢٤ مليار، وعدد عمال وصل إلى ٥٣١٧ عاملاً، بلغت نسبة المشاريع المرخصة منها ٧٤ بالمئة وعددها ٣٤٤ مشروعاً، برأس مال بلغ ٥٧ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى ٢٠ مليار، بعدد عمال بلغ ٤١٩٦ عاملاً، في حين بلغت نسبة المشاريع المنفذة منها ٢٦ بالمئة وعددها ١١٨ مشروعاً، برأس مال بلغ ستة مليارات، وقيمة تجهيزات بلغت ٤ مليارات، بالإضافة إلى ١١٢١ عاملاً.

بدوره مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية موفق جبور أكد لـ«الوطن» تقديم تقريرين عن القمح الأول / طري/ مخصص للزراعة البعلية وآخر قاس مخصص للزراعة المروية، وأن الأبحاث المقدمة جاءت بعد مسيرة عمل طويلة جداً وتعاون بين المنظمات العربية والدولية كأكساد وإيكاردا والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، وهي تسهم في توسيع القاعدة الوراثية، مضيفاً: وبعد اطلاع اللجنة الوطنية لتحديد الأصناف على النتائج والتقارير التي تقدمت بها الهيئة تم التوصل إلى اعتماد الصنف الأول من / القمح الطري/ لزراعته في مناطق الاستقرار الثانية وهو مقترح كصنف رديف للأصناف الموجودة. مبيناً أن هذا الصنف جيد من حيث المواصفات ومقاوم للتغيرات المناخية والكوارث ويلائم كل الظروف الجوية الجديدة، كما أنه يتميز بتحمله لجميع الآفات ومقاومته للصدأ الأصفر.

وأشار جبور إلى أن الصنف الآخر الذي تم تقديم هو قيد الدراسة حالياً في الوزارة ليصار إلى اعتماده من لجنة تحديد الأصناف.

٢٥٠٠ محاسب قانوني عامل (مرخص له) ومؤازر

رئيس جمعية المحاسبين لـ«الوطن»: في ظل الربط الإلكتروني إثبات صحة البيانات على عاتق الدوائر المالية ولجانها

| عبد الهادي شباط

بعد أن أعلنت مديرية الأداء المالي في وزارة المالية بدء قبول طلبات الراغبين بالتقدم لامتحان نيل شهادة محاسب قانوني، اعتبر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين أحمد عجلاني في تصريح لـ«الوطن» أن مهنة التدقيق صمام أمان للمستثمرين والمساهمين فهي تعطي توكيداً من جهة مهنية مستقلة ومحايدة عن عدالة البيانات المالية وخلوها من أي أخطاء جوهرية وأن نظام الرقابة والحوكمة في الشركات مصمم بفعالية، وخاصة أنه في سورية يتم اتباع المعايير الدولية للتدقيق التي تتطلب من المدقق التمتع بمؤهلات مهنية وعلمية، وكذلك الحفاظ على الاستقلالية ويتم تنفيذ التدقيق وفق أسس بذل العناية المهنية اللازمة والتخطيط السليم واتباع أسلوب التدقيق المبني على المخاطر الذي يعتمد على مبدأ الأهمية النسبية والشك والحكم المهنيين، ويتم تنفيذ التدقيق اعتماداً على أسلوب العينات والتقرير الذي يصدره المدقق عند نهاية أعمال التدقيق يشير بوضوح إلى كل من مسؤولية المدقق ونطاق عمله وأسلوبه، وكذلك يشير إلى مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية والإفصاح العامل.

وأشار إلى أن المدقق مسؤول عن حيازته للكفاءات المهنية اللازمة والتخطيط والإشراف والتنفيذ على عملية التدقيق وذلك يضمن مصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف جهات عامة أم خاصة، وأن يضمن تنفيذ التدقيق وفق خطة التدقيق وإن البيانات والأدلة التي حصل عليها تمكنه من إبداء الرأي أياً كان نوع هذا الرأي، وأي أخطاء جوهرية تنجم عن تواطؤ أو فساد من الإدارة الخاضعة للتدقيق وتؤدي إلى تحريف في النتائج لن يكون لمدقق الحسابات مسؤولاً عنها في حال بذله للعناية المهنية وهذا يتوافق مع ما خلصت إليه التعليمات التنفيذية للمرسوم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ المعدل لبعض مواد قانون الدخل ٢٤ لعام ٢٠٠٣، حيث نصت هذه التعليمات على عدم مسؤولية مدقق الحسابات عن أي مخالفات أو تهرب ضريبي في حال بذله العناية المهنية اللازمة.

بينما يفيد عجلاني أنه رغم ذلك تبقى المادة ٦ من المرسوم ٣٠ غير منطقية في عقوباتها وغراماتها، وذلك لما قد يتعرض له المدقق من مساءلات ولجان وهو غير مسؤول بالأساس عن إعداد البيانات المالية للمكلف، ولحين إثبات بذله للعناية المهنية سيكون قد تكبد الكثير من الجهد والتعب والعناء المادي والمعنوي.

كما أكد أنه في ظل الربط الإلكتروني يقع جزء كبير من إثبات صحة التسجيل واكتماله على عاتق الدوائر المالية ولجانها المكلفة التأكد من صحة هذا الربط والالتزام الكامل من المكلفين، وهذا ما وعدت به الدوائر المالية سابقاً من أن الالتزام بالربط سيؤدي إلى اعتماد أرقام الإيرادات الواردة في بيان المكلف كما هي من دون تعديل، وإن من يملك السلطة في التحقق من الالتزام هي الدوائر المالية التي تمتلك حق التفتيش والتقصي وليس المدقق، مبيناً أنه بعد انتهاء التدريب يصبح بمقدور المحاسب القانوني الترخيص وفق ما نصت عليه المادتين ٢٧ و٢٨، حيث يحق له في المرحلة الأولى أن يكون نطاق تدقيقه فقط لشركات الأشخاص وذلك لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك يحق له تدقيق شركات الأموال وشركات الأشخاص.

وأوضح أنه نظراً لأهمية مهنة التدقيق وما تمثله من صمام أمان وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، صدر عام ٢٠٠٩ القانون ٣٣ الناظم لمهنة المحاسبة والتدقيق حيث تم تشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق برئاسة وزير المالية وعضوية ١٤ عضواً يمثلون الفعاليات الاقتصادية في سورية منهم رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين و٣ أعضاء من جمعية المحاسبين القانونيين.

> الأخطاء الناجمة عن فساد الإدارة الخاضعة للتدقيق وتحريف النتائج ليس مسؤولية مدقق الحسابات

ويشرف المجلس على تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية ويضع التشريعات والضوابط لهما ومتابعة تطبيقها من خلال جمعية المحاسبين القانونيين وبما يتلاءم مع المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية للتقارير المالية.

ويبلغ عدد أعضاء أكثر من ٢٥٠٠ عضو بين عضو عامل (مرخص) ومؤازر، ويبلغ عدد الأعضاء العاملين أكثر من ٦٠٠ عضو مرخص عن عام ٢٠٢٣، حيث وفق قانون تنظيم المهنة رقم ٣٣ على الراغب في ممارسة مهنة تدقيق الحسابات أن يكون حائزاً على شهادة محاسب قانوني يحصل عليها بعد اجتياز امتحان يجري مرة واحدة على الأقل سنوياً وبعد اجتياز الامتحان يجب القيام بتدريب لمدة سنتين وفق ما نصت عليه مواد القانون من ٩ إلى ٢٥.

١،٧٧٩ تريليون ليرة رأس مال ١٤٥٩ مشروعاً صناعياً خاصاً مرخصاً ومنفذاً في النصف الأول

أكاديمي لـ«الوطن»: قطاع المصارف وشركات التأمين يعمل حالياً بحده الأدنى مما يؤثر سلباً في قدرة الصناعيين على الاستثمار

| نورمان العباس

كشفت وزارة الصناعة أنه تم خلال النصف الأول من العام الجاري ترخيص وتنفيذ ١٤٥٩ منشأة صناعية في كل المحافظات، بقيمة إجمالية بلغت ١،٧٧٩ تريليون ليرة، وبقيمة إجمالية للآلات بنحو ٢٩٢ مليار ليرة، تؤمن ١٠٨١٩ فرصة عمل.

وفقاً لإحصائيات الوزارة (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) بلغ عدد المنشآت الصناعية المرخصة ١٢١٦ منشأة برأس مال بلغ ١،٠٦٦ تريليون ليرة، وبقيمة إجمالية للآلات بلغت ٢١٧ مليار ليرة، و٨٤٦٢ فرصة عمل.

بينما بلغ عدد المنشآت المنفذة ٢٤٣ منشأة برأس مال بلغ ١١٣ مليار ليرة، وبقيمة آلات بلغت ٧٤ مليار ليرة، أمنت ٢٣٥٧ فرصة عمل.

كما كشفت بيانات وزارة الصناعة عن ترخيص وتنفيذ ٥٥٩ منشأة حرفية، في كل المحافظات، برأس مال ٦١ مليار ليرة، وبقيمة آلات بلغت ٢٠،٩ مليار ليرة، بواقع ١٤٩٩ فرصة عمل.

وبلغ عدد المنشآت الحرفية المرخصة ٣٥٢ برأس مال ٣٧ مليار ليرة، وبقيمة آلات بلغت ١٥ مليار ليرة تؤمن ٩٥٩ فرصة عمل.

بينما بلغ عدد المنشآت الحرفية المنفذة ٢٠٧ منشآت برأس مال ٢٣ مليار ليرة، وقيمة آلات بلغت ١٠ مليارات، أمنت ٥٤٠ فرصة عمل.

وفي سياق متصل كشفت المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن العام ٢٠٢٣ أن عدد المشاريع الصناعية المرخصة والمنفذة للقطاع الخاص في عام ٢٠٢٢ بلغ ٢٩٠٢ مشروع، برأس مال إجمالي ٣٥٥ مليار، ووصلت قيمة التجهيزات في هذه المشاريع إلى ١٥٠ مليار، وبلغت فرص العمل فيها ١٨٨٤٤ عاملاً.

ووفقاً لإحصائيات بلغ عدد المشاريع المرخصة منها ٢٠٦٢ بنسبة ٧١ بالمئة من إجمالي المشاريع، برأس مال ٢٥٧ مليار، وبقيمة تجهيزات بلغت ١٠٥ مليارات، وعدد عمال وصل إلى ١٣٥٥١ عاملاً، في حين بلغ عدد المشاريع المنفذة ٨٤٠ مشروعاً بنسبة ٢٩ بالمئة من إجمالي المشاريع، برأس مال ٩٧ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى ٤٤ مليار، بالإضافة إلى ٥٢٩٣ فرصة عمل.

وحسب بيانات المركزي للإحصاء استحوذ قطاع الصناعات الغذائية على ٣٩ بالمئة من إجمالي المشاريع، بعدد مشاريع بلغ ١١٣١ مشروعاً، برأس مال إجمالي ١٢٨ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى ٥٩ مليار، ٧٨٧ مشروعاً، برأس مال ٧٨ مليار، بقيمة تجهيزات وصلت لـ ٤٠ مليار، وعدد عمال وصل إلى ٤٠٩٤ بنسبة ١٦ بالمئة وعددها ٤٦٢ مشروعاً، برأس مال إجمالي بلغ ٦٣ مليار، وقيمة تجهيزاتها بلغ ٢٤ مليار، وعدد عمال وصل إلى ٥٣١٧ عاملاً، بلغت نسبة المشاريع المرخصة منها ٧٤ بالمئة وعددها ٣٤٤ مشروعاً، برأس مال بلغ ٥٧ مليار، وقيمة تجهيزات وصلت إلى ٢٠ مليار، بعدد عمال بلغ ٤١٩٦ عاملاً، في حين بلغت نسبة المشاريع المنفذة منها ٢٦ بالمئة وعددها ١١٨ مشروعاً، برأس مال بلغ ستة مليارات، وقيمة تجهيزات بلغت ٤ مليارات، بالإضافة إلى ١١٢١ عاملاً.

> معظم المشاريع التي نراها حالياً فرضتها طبيعة الأزمة

> ٥٥٩ منشأة حرفية مرخصة ومنفذة في ٧ أشهر

أستاذ الاقتصاد في كلية اقتصاد درعا في جامعة دمشق الدكتور مجدي الجاموس قال في حديثه لـ«الوطن»: إن معظم المشاريع التي تراها حالياً فرضتها طبيعة الأزمة الحالية، حيث تركزت الأولويات على القطاعات الغذائية والصحية، مما دفع قطاع الصناعة إلى التوجه نحو هذه المجالات.

وأضاف: إن الصناعات الغذائية لا تتطلب استثمارات كبيرة ويوجد عليها طلب، مما يجعلها تسيطر على حصة كبيرة من القطاع الصناعي.

ورأى الجاموس أن تنفيذ ٢٥١ مشروعاً في الصناعات الكيميائية هو رقم منطقي نظراً لكون هذه المشاريع تحقق أرباحاً اقتصادية بسبب الأولوية المعطاة لاستيراد المواد الأولية، مثل الأدوية.

وقال الجاموس: لا نزال نعيش في ظل اقتصاد حرب وحصار اقتصادي، مما أدى إلى تردد الصناعيين في الاستثمار في مشاريع صناعية كبيرة، ويعود ذلك لعدة أسباب منها غياب بيئة استثمارية صحية، والسياسات الحكومية المتعلقة بإجراءات الاستيراد، كما أن الحكومة تبنت سياسة «حبس السيولة»، حتى في البنوك، في محاولة لتحقيق استقرار سعر الصرف.

وأضاف: إن الصناعيين يعتمدون بشكل كبير على القروض المصرفية لتمويل مشاريعهم، ولكن في ظل هذه السياسة، لم تعد القروض الكبيرة متاحة، مما أدى إلى بقاء الاستثمارات في حدها الأدنى، مضيفاً: وعدم توفر القروض قلل من رغبة الصناعيين في استثمار أموالهم الخاصة.

وأكد الأستاذ الجامعي أهمية القطاع المالي، المتمثل في البنوك وشركات التأمين، كأساس لبناء اقتصاد قوي، والذي وصفه قائلاً: إن هذا القطاع يعمل حالياً بحده الأدنى، مما يؤثر سلباً في قدرة الصناعيين على الاستثمار.